

«دويتشه بنك»: الخلافات المستمرة بين الحكومة والبرلمان تعيق جهود تنويع الاقتصاد الكويتي بعيداً عن قطاع النفط

رغم الأداء العادي عام 2007، الذي كان السبب فيه جمود النمو في إنتاج النفط، إلا أن آفاق الاقتصاد الكلي في الكويت تبدو متبينة. كما أنّ وضع المالية العامة في الاقتصاد في حالة تحسن، إضافة إلى أن حساسية الكويت تجاه أسعار النفط هي أدنى من حساسية البلدان الأخرى. وعلى خلاف جيرانها في منطقة الخليج، فإن السياسة النقدية تسير في الاتجاه الصحيح. ويقول تقرير صدره «دويتشه بنك» إن الاقتصاد الكويتي يعاني تعثر جهود التنويع بعيداً عن قطاع النفط بفعل الخلافات المستمرة بين الحكومة والبرلمان.

السياسة تعمل على تقييد الإصلاح

الكويت، باعتبارها أكثر اقتصاد في الشرق الأوسط يعتمد على النفط باستثناء العراق، فإنها تتأثر بالجوانب الإيجابية والسلبية لارتفاع أسعار النفط أكثر من معظم البلدان الأخرى. تتمتع الكويت حالياً بأكثر فائض في الحساب الجاري وفي المالية العامة في المنطقة، ولكن يتعين عليها أن تدير هذه الثروة التي هبطت عليها بعناية وحذر، على اعتبار أنه لا يوجد لديها الكثير من الموارد الأخرى من الدخل بخلاف النفط. كذلك جهدت الكويت في التنويع بعيداً عن قطاع النفط، وفي حين أن الاحتياطي يبدو كافياً في الوقت الحاضر إلا أنه ليس بلا نهاية. ويرجح أن يكون من شأن النمو في نمو الإنتاج النفطي في عام 2007 أن يؤدي إلى إسهام سلبي في النمو من قطاع النفط للمرة الأولى منذ عام 2002. ولكن حتى مع الأداء البطيء في إجمالي النمو في عام 2007، الذي يقدر بانه 4.5 في المئة، إلا أن النمو في الناتج المحلي الإجمالي بلغ في المتوسط 9.3 في المئة خلال السنوات الخمس السابقة، في الوقت نفسه الذي سُجّلت فيه مكاسب طيبة في كل

السياسة النقدية تسير في الاتجاه الصحيح والتضخم يسير بأعلى معدل له منذ عام 1991

لحساب الجاري غير النفطي، فإن من المتوقع أن يكون هذا (على نحو غير عادي) قد تحرك باتجاه الفائض في عام 2007. وهذا التحرك هو بفعل عاملين: الأول هو أن قاعدة الواردات الكويتية أصغر إلى حد كبير من الصادرات. إذ لا تشكل الواردات إلا 20 في المئة من الصادرات، في حين أن النسبة في السعودية هي 40 في المئة، و 50 في المئة في قطر، و 60 في المئة في الإمارات. وبالتالي فإنه رغم أن الصادرات غير النفطية لا تشكل إلا نسبة بسيطة من إجمالي الصادرات، إلا أنها تظل مع ذلك كبيرة بما فيه الكفاية، إلى درجة أنه مع استبعاد النفط فإن الميزان التجاري خارج النفط يسجل عجزاً بسيطاً إلى حد ما.

بالنظر إلى العدد الكبير من العاملين الأجانب في منطقة الخليج فإن معظم هذه الاقتصادات تتمتع بفائض في الحساب الجاري يقل عن الفائض التجاري، على اعتبار أن عامل التحويلات هو بصورة عامة رقم كبير في منطقة السالِب. وتعد الكويت هي البلد الخليجي الوحيد الذي يزيد فيه فائض الحساب الجاري على الفائض التجاري، وذلك بالنظر إلى الفائض الكبير إلى حد ما في حساب الدخل. ويعمل هذا على تشويه أي حسابات تتعلق بنقطة التعادل في سعر النفط، على اعتبار أنه يمكن أن يوحى بأن الحساب الجاري سيظل في خانة الفائض حتى حين يصبح سعر النفط صفراً.

ولكن إذا حسبنا بدلاً من ذلك نقطة التعادل في سعر النفط بالنسبة للميزان التجاري فإنه هذا سيشير إلى رقم محدود 12 دولاراً للبرميل في عام 2007. وحيث إن من المحتمل أن الفائض الكبير للغاية في الدخل في الكويت هو دلالة على الاختلافات في إبلاغ البيانات بين بلدان المنطقة، إلا أننا نفرض افتراضاً منافياً للواقع وهو أن إيرادات الدخل هي أكثر انسجاماً مع الإيرادات التي أُبلغ عنها في البلدان الأخرى. وهذا يجعل نقطة التعادل في الحساب الجاري في أسعار النفط هي 17 دولاراً للبرميل، وهي أدنى من نقطة تعادل أسعار النفط البالغة 30 دولاراً للبرميل بالنسبة للحساب الجاري في الإمارات والسعودية.

السياسة النقدية تسير في الاتجاه الصحيح

إن التضخم يسير في الوقت الحاضر بأعلى معدل له منذ عام 1991، حيث إنه بلغ 6.1 في المئة في (سبتمبر)، مقارنة بالفقرة نفسها من سنة لسنة. فضلاً عن ذلك فإن الآثار القاعدية هي على نحو يجعلنا في حاجة إلى

النشئي: الحاجة مستمرة لتطوير منتجات وخدمات الاستثمار الإسلامية



جانب من التكريم

أهمية المؤتمر أصبحت أكبر في عامه الثاني نظراً للتجاوب الذي يلقاه سواء من العلماء والخبراء الماليين الفقيهين أم من الشركات الملتزمة بالعمل بأحكام الشريعة الإسلامية، حيث أن نخبة من العلماء والخبراء المتخصصين تشارك في أبحاثه وجلساته من شتى أنحاء العالم الإسلامي، كما أن الشركات والمؤسسات المالية والاستثمارية الإسلامية حرص على الاستفادة من نتائج وتوصيات المؤتمر. وأشار النشئي إلى الحاجة المستمرة والدائمة إلى تطوير منتجات وخدمات الاستثمار الإسلامي بما يتماشى بل ويتفوق على المنتجات والخدمات التقليدية المطروحة، وإن كان عمر الصناعة المالية الإسلامية لا يزال صغيراً مقارنة بالصناعة المالية التقليدية التي يتجاوز عمرها مئات السنين. وفي ختام كلمته أثنى النشئي على جهود فريق العمل ونجاحهم في تنظيم المؤتمر بمهنية عالية وبنقة متناهية.

تلا ذلك قيام كل من النشئي والقطان بتقديم الدروع التكريمية للفريق العامل في تنظيم وإعداد المؤتمر الفقهي الثاني، حيث عبر أعضاء الفريق - المكون من مجموعة من موظفي دار الاستثمار وأعيان - عن تقديرهم لهذه اللقطة الطيبة من اللجنة المنظمة للمؤتمر وتوجهوا لها بالشكر والتقدير. يذكر أن اللجنة المنظمة للمؤتمر ستقوم بإصدار أبحاث المؤتمر وأوراق العمل والنتائج والتوصيات قريباً في كتاب جامع يهتم كل العاملين والباحثين والدارسين في هذا المجال.

الأسعار المرتفعة تحد من نمو الطلب على الذهب في الخليج

تفرض الارتفاعات القياسية في الأسعار ضغوطا على نمو الطلب على الذهب في منطقة الخليج العربية، لكن المعدن النفيس من المتوقع أن يحافظ على بريقه وسط اضطرابات الأسواق التي تزيد من إقبال المشتريين. وكان ارتفاع سعر الذهب إلى أعلى مستوياته في أعوام عدة قد أقلق المشتريين في العديد من أرجاء العالم وتركهم يرقنون موجة الارتفاع التي لا تظهر دلائل على انحسارها. وتضاعف سعر الذهب في عامين- وبلغ سعره في السوق الفورية أعلى مستوى على الإطلاق عند 936.50 دولاراً للاوقية يوم الأول من (فبراير) الحالي. ويقول المحللون إن تنامي المخاوف بشأن صحة الاقتصاد الأميركي والتراجعات في الفترة الأخيرة

في بورصات الخليج تدعم الإقبال على الذهب. وقال محلل مقيم في الخليج «المخاوف بشأن مستقبل الاقتصاد العالمي شجعت بعض المشتريين على التحول إلى الذهب أو إبقاء تركيزهم عليه». وأضاف «من شأن ذلك الإبقاء على الطلب على الذهب في الخليج مستقرا هذا العام.. لو كان الوضع مختلفا لتوقعت تراجعاً عن النمو الذي شهدناه في عام 2007». وانعشت المخاوف أزمة الائتمان كذلك وضع الذهب كمداد آمن للقيمة وكان قد تراجع منذ فترة طويلة.

وقال المدير التنفيذي للذهب والمعادن النفيسة في مركز دبي للسلع المتعددة آيان ماك دونالد «الطلب من أجل صناعة المجوهرات سيظل مستقرا لكننا الآن نشهد ارتفاعا في الطلب الاستثماري بسبب تنامي المخاوف في أسواق المال العالمية»، وتفيد تقديرات مجلس الذهب العالمي أن الطلب على الذهب في الخليج يبلغ نحو 260 طنا سنويا. وفي العام الماضي ارتفع الطلب في دول مجلس التعاون الخليجي

تفرض الارتفاعات القياسية في الأسعار ضغوطا على نمو الطلب على الذهب في منطقة الخليج العربية، لكن المعدن النفيس من المتوقع أن يحافظ على بريقه وسط اضطرابات الأسواق التي تزيد من إقبال المشتريين. وكان ارتفاع سعر الذهب إلى أعلى مستوياته في أعوام عدة قد أقلق المشتريين في العديد من أرجاء العالم وتركهم يرقنون موجة الارتفاع التي لا تظهر دلائل على انحسارها. وتضاعف سعر الذهب في عامين- وبلغ سعره في السوق الفورية أعلى مستوى على الإطلاق عند 936.50 دولاراً للاوقية يوم الأول من (فبراير) الحالي. ويقول المحللون إن تنامي المخاوف بشأن صحة الاقتصاد الأميركي والتراجعات في الفترة الأخيرة

في بورصات الخليج تدعم الإقبال على الذهب. وقال محلل مقيم في الخليج «المخاوف بشأن مستقبل الاقتصاد العالمي شجعت بعض المشتريين على التحول إلى الذهب أو إبقاء تركيزهم عليه». وأضاف «من شأن ذلك الإبقاء على الطلب على الذهب في الخليج مستقرا هذا العام.. لو كان الوضع مختلفا لتوقعت تراجعاً عن النمو الذي شهدناه في عام 2007». وانعشت المخاوف أزمة الائتمان كذلك وضع الذهب كمداد آمن للقيمة وكان قد تراجع منذ فترة طويلة.

وقال المدير التنفيذي للذهب والمعادن النفيسة في مركز دبي للسلع المتعددة آيان ماك دونالد «الطلب من أجل صناعة المجوهرات سيظل مستقرا لكننا الآن نشهد ارتفاعا في الطلب الاستثماري بسبب تنامي المخاوف في أسواق المال العالمية»، وتفيد تقديرات مجلس الذهب العالمي أن الطلب على الذهب في الخليج يبلغ نحو 260 طنا سنويا. وفي العام الماضي ارتفع الطلب في دول مجلس التعاون الخليجي



المشتريون يحتاجون إلى وقت طويل للتكيف مع الأسعار المرتفعة

الطيران المدني يوقع مذكرة تفاهم مع سورية

قالت الإدارة العامة للطيران المدني امس انها وقعت مذكرة تفاهم جديدة مع سلطات الطيران المدني السورية في دمشق لتنظيم النقل الجوي بين البلدين وزيادة عدد الرحلات بين البلدين.

وقال رئيس الطيران المدني الكويتي فواز الفرخ في اتصال هاتفى مع (كويتا) ان الاتفاقية تأتي ضمن الزيارة الرسمية التي قام بها سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر الحمد الصباح الى سورية قبل يومين. وأضاف الفرخ ان المحادثات الرسمية التي جرت بين جانبي

رؤية انخفاض الأسعار بمعدلات تقاس من شهر إلى شهر، حتى نتجنب زيادة أخرى في المعدل السنوي خلال الربع الرابع من العام. وجاءت أكبر الزيادات في أسعار المواد الغذائية والمسكن، التي تشكل على الترتيب 36 في المئة و 19 في المئة من سلة مؤشر أسعار المواد الاستهلاكية وتشكل ثلثي معدل التضخم الكلي. وحتى تعوض الحكومة عن بعض الهبوط في الدخل الحقيقية فقد ذكر أنها تدرس رفع مبالغ الدعم على بعض المواد الغذائية من 25 في المئة إلى 45 في المئة وكذلك توسيع نطاق المواد التي يشملها الدعم. وبالنسبة للمسكن فقد كانت هناك نقاشات حول تحديد دور القطاع الخاص في العقارات.

وفي حين أن المواد الغذائية والإيجارات هي من عوامل الإنتاج في الاقتصاد التي لا تتمتع فيها البنك المركزي الكويتي بسلطة تذكر، إلا أن هناك أيضاً عنصرا من التضخم في المواد القابلة للمتاجرة في الكويت. وإن ارتفاع قيمة الدينار الكويتي بنسبة 6 في المئة تقريبا في مقابل الدولار منذ أن اختارت الكويت التخلي عن ارتباط عملتها بالدولار في (مايو) الماضي، هذا الارتفاع أسهم إلى حد ما في التعويض عن هذا، ولكن الظروف النقدية تظل إلى حد ما مناسبة للأوضاع، حيث إن أسعار الفائدة الفعلية الحقيقية لم تتغير (خلال الفترة نفسها من سنة لسنة) في (ديسمبر). وفي حين أن سعر الفائدة الرئيس الذي قرره البنك المركزي بقي على حاله عند 6.25 في المئة منذ (يوليو) 2006، إلا أن سعر الفائدة على اتفاقيات إعادة الشراء للأوراق المالية خُفّضت بنسبة إجمالية مقدارها 137 نقطة أساس خلال عام 2007. وقيل تغيير نظام العملات الأجنبية كان المقصود من هذه التخفيضات في أسعار الفائدة تثبيت المضاربات حول تحرك الدينار الكويتي، حيث إن البنك المركزي الكويتي كان أمام وضع يتميز بارتفاع احتياطي العملات الأجنبية بنسبة تبلغ 7 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في (مارس) وحده. وحتى رغم أن السياسة النقدية في ظل سلة عملات يفترض فيها أن تكون مرنجا من سياسات البلدان التي توجد عملاتها في السلة، ورغم أن تقديراتنا للأوزان النسبية للعملات بالنسبة للدينار الكويتي تشير إلى احتمال تخفيض أسعار الفائدة فيما بعد، إلا أننا لا نتوقع أن يقوم البنك المركزي الكويتي بتخفيض أسعار الفائدة على عقود إعادة الشراء أكثر مما فعل. ونتوقع أنها بدلاً من ذلك سترفع من سلة الدينار في محاولة لتشديد الظروف النقدية ووضع سقف على التضخم.

5 ملايين دينار قرضاً

من «الصدوق» لهندوراس

قال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية أنه وقع على اتفاقية قرض مع هندوراس في مدينة تيغوسيغالبا بخمسة ملايين دينار (ما يعادل نحو 17 مليون دولار) للاسهام في تمويل مشروع إعادة تأهيل المقطع الثاني بروميكا ريودلسي من طريق تيغوسيغالبا كاتاكاماس.

وأضاف الصندوق في بيان صحفي إن رئيس هندوراس مانويل زيالبا روساليس حضر التوقيع كشاهد شرف على الاتفاقية التي جانب وزيرة المالية الهندوراسية ريكا سانتوس التي مثلت بلادها في التوقيع فيما مثل الصندوق في التوقيع نائب المدير العام غامد الغنيمان. وأوضح أن المشروع يهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة الوسطى والشرقية من هندوراس من خلال انشاء طريق سالك على مدار العام والمساهمة في خفض تكاليف التشغيل وزمن الانتقال والصيانة.

وأفاد بان المشروع سيعيد تأهيل وتحسين مقطع الطريق القائم ما بين منطقتي بروميكا ريودلسي من محور الطريق تيغوسيغالبا كاتاكاماس بطول اجمالي يبلغ حوالي 50 كيلو متراً مكوناً من مسارين عرض كل منهما 3.65 أمتار مع اكتاف جانبية يبلغ عرض كل منها 1.35 متر.

وأشار إلى أن المشروع يشمل الأعمال التحضيرية والترابية ومنشآت الصرف والحماية من عوامل التعرية والرصف والسفلة وتجهيزات السلامة وإشارات السير والخدمات الهندسية الاستشارية الاشراف على تنفيذ الأعمال ويتوقع أن يتم إنجازها في عام 2010.

«الأمرء» تشارك في معرض

الاستثمارات العقارية

أعلنت شركة «الأمرء العقارية» مشاركتها في معرض الاستثمارات العقارية الأول والذي تنظمه شركة «أنة جروب» لتنظيم المعارض والمؤتمرات خلال الفترة من 10 إلى 13 مارس المقبل.
وصرح المدير العام في الشركة حسين دشتي أن شركته ستشارك في المعرض بحزمة مشاريع مميزة في الفرق والرزقاء وجنوب عمان وهي عبارة عن قطع أراض من أجل الاستثمار الزراعي. وقال دشتي إن الشركة قامت بالتعاون مع فرعاها الأردني شركة «السيناتور الدولية العقارية» بالانتهاء من تقسيم وفرز وإعداد المخططات الصادرة من البلدية لمساحة الأرض البالغ مساحتها حوالي 7 ملايين متر في مناطق متفرقة تابعة لمحافظة الفرق والرزقاء والكرك وجنوب عمان التي قامت الشركة بشرائها أخيراً وتقسيمها إلى قطع متجاورة من أجل استثمارها كمزارع.

24.38 مليون دولار أرباح

«العربية للطيران»

ارتفعت ارباح العربية للطيران اكبر ناقلة منخفضة التكاليف في الشرق الأوسط لنحو ثلاثة أمثالها في الربع الأخير من العام الماضي لتصل الى 89.52 مليون درهم (24.38 مليون دولار) بعد اضافة محطات جديدة ونقل المزيد من المسافرين.

واوضحت الشركة الاماراتية التي تتخذ من الشارقة مقرا لها ان ارباح الفترة ذاتها من 2006 كانت 32.65 مليون درهم.

واضافت ان ارباح العام بأكمله بلغت 376 مليون درهم مقارنة مع 101 مليون درهم في السنة السابقة.
وفي مسح لبرويتز الشهر الماضي جاءت توقعات المحللين لأرباح الشركة عن الربع الأخير في نطاق 26.36 مليون درهم الى 96.90 مليون درهم. وكان متوسط التوقعات 69.84 مليون درهم.

جانب أنه تم الاتفاق على تطبيق مبدأ الأجواء المفتوحة بين الكويت وكل من مطا «اللاذقية»، و«دير الزور» و«القامشلي» وذلك من خلال السماح بتشغيل أي عدد من الرحلات باي طراز من الطائرات الى هذه المطارات.

وأشار إلى أن الجانبين اتفقا على تعيين شركة الخطوط الجوية الوطنية نائلاً وطنياً ثالثاً لدولة الكويت لتشغيل هذه الخدمات إضافة إلى مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية وطيران الجزيرة.